

Distr.: General
23 August 2010
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة التاسعة
جنيف، ١-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ١/٥*

جزر مارشال

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

أولاً - المنهجية والعملية التشاورية

ألف - لجنة تنمية الموارد

١- عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/١، أعدت لجنة تنمية الموارد هذا التقرير لعملية الاستعراض الدوري الشامل باسم حكومة جمهورية جزر مارشال. وقد أنشأ اللجنة مجلس الوزراء في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وهي تتألف من مكتب كبير الأمناء ووزارة الشؤون الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة التعليم ووزارة الموارد والتنمية ووزارة الصحة ووزارة العدل، بما في ذلك مكتب المدعي العام، وديوان المظالم وإدارة السلامة العامة ومجلس التدريب الوطني وهيئة حماية البيئة ومكتب التخطيط الاقتصادي والسياسات والإحصاءات الاقتصادية ومكتب الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية في جزر مارشال والتحالف النسائي لجزر مارشال وحركة الشباب للشباب في مجال الصحة وممثلين آخرين حسب الاقتضاء. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة تنمية الموارد لا تتشكل من المكاتب الحكومية فحسب بل كذلك من منظمات غير حكومية ومنظمة دولية.

باء - المشاورات

٢- جرت مشاورات مع شتى الجماعات في المراكز الحضرية لجزيرة ماجورو المرجانية وجزيرة كواجالين المرجانية، أي جزيرة إيببي، في الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ١٨ حزيران/يونيه. ولم تُجر المشاورات في الجزر المرجانية الريفية نظراً للوتيرة المتقطعة لخدمات طيران جزر مارشال، شركة الخطوط الجوية المحلية.

٣- وإن عملت اللجنة في ظل قيود فيما يتعلق بالميزانية، فقد تمكنت من الحصول على مساعدة مالية للاضطلاع بأنشطتها من فريق موارد الحقوق الإقليمي التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ، وبفضل هذا الفريق أيضاً، تمكنت اللجنة من مباشرة عملية جمع المعلومات من المكاتب الحكومية ذات الصلة خلال منتدى الحكومة والمنظمات غير الحكومية بشأن الاستعراض الدوري الشامل الذي عقدته المنظمة الإقليمية السالفة الذكر في الأسبوع الأول من شباط/فبراير ٢٠١٠.

ثانياً - معلومات أساسية عن جمهورية جزر مارشال وإطارها المؤسسي

ألف - المعلومات الأساسية

٤- تقول ديباجة دستور جمهورية جزر مارشال "إننا، نحن شعب جمهورية جزر مارشال، إذ نتق في الله، واهب حياتنا وحریتنا وهويتنا وحقوقنا المتأصلة، بهذا نمارس هذه الحقوق ونضع لأنفسنا وللأجيال القادمة هذا الدستور، الذي يبيّن الإطار القانوني المشروع لحكم الجمهورية... وبهذا الدستور، نؤكد رغبتنا وحقنا في العيش في سلام ووثام، نؤمن بمبادئ الديمقراطية ونتقاسم تطلعات جميع الشعوب الأخرى إلى عالم قوامه الحرية والسلام ونبذل كل ما في وسعنا للمساعدة في تحقيق هذا الهدف. ونبادل الشعوب الأخرى ما نشده منها بصدق: السلم والصدقة والتفاهم واحترام مثلنا الفردية وإنسانيتنا المشتركة". وتتألف جمهورية جزر مارشال، التي يتجاوز عدد سكانها ٦٠.٠٠٠ نسمة، من (٢٩) جزيرة مرجانية منخفضة و(٥) جزر في المنطقة الوسطى من المحيط الهادئ، ومساحتها الإجمالية ١٨١ كيلومتراً مربعاً تقريباً متناثرة على ٧٥٠.٠٠٠ ميلاً مربعاً في المحيط.

٥- وعقب الحرب العالمية الثانية، تولت الولايات المتحدة إدارة شؤون جمهورية جزر مارشال بوصفها إقليمياً من جزر المحيط الهادئ المشمولة بالوصاية بتفويض من الأمم المتحدة. وخلال فترة وجود هذا الإقليم المشمول بالوصاية فجرت الولايات المتحدة في جزيرتي بيكيني وإنيويتاك المرجانيتين في جمهورية جزر مارشال ٦٧ قطعة سلاح نووي وحراري - نووي جواً وبراً وتحت الماء في الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٨، أو ما يعادل ١,٦ من القنابل الملقاة على هيروشيما كل يوم من السنوات الاثني عشرة لبرنامج التجارب النووية الأمريكي. وهذه هي تركة الولايات المتحدة، وما زالت إلى يومنا هذا لم تُسوّ مشاكل عالقة نجمت عن برنامج التجارب النووية. وأقرت جمهورية جزر مارشال دستورها في عام ١٩٧٩، وانضمت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ إلى اتفاق الارتباط الحر مع الولايات المتحدة. وقد وقّعت نسخة معدلة من الاتفاق في عام ٢٠٠٣.

٦- والمساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة بموجب الاتفاق هي عماد اقتصاد جمهورية جزر مارشال. فالإنتاج الزراعي معاشي بالدرجة الأولى ويتركز في مزارع صغيرة؛ وأهم المحاصيل التجارية هي جوز الهند وثمار شجرة الخبز. وتنحصر الصناعة الصغيرة الحجم في الحرف اليدوية ومعالجة سمك التونة ولب جوز الهند. ويشكل قطاع السياحة مصدراً صغيراً للعملة الأجنبية ويستخدم أقل من ١٠ في المائة من القوة العاملة، ولكن ثمة إمكانات للنمو. وتملك جمهورية جزر مارشال موارد طبيعية ضئيلة، وتفوق الواردات الصادرات بكثير. واللغتان الرسميتان هما المارشلية والإنكليزية.

باء - الإطار المؤسسي

٧- وفقاً لدستور جمهورية جزر مارشال، تعمل الحكومة في إطار نظام برلماني ورئاسي مختلط. وينتخب البرلمان (Nitijela) رئيس الجمهورية، الذي يرأس الدولة والحكومة على حد سواء؛ وينتخب البرلمان أيضاً أعضاء مجلس الحكومة الذي يمثل الجهاز التنفيذي ويرأسه رئيس الجمهورية. ولدى جمهورية جزر مارشال برلمان من غرفتين: مجلس إيجورجي (الغرفة العليا) ومجلس نيتيجيلا (الغرفة السفلى). ويمارس السلطة التشريعية مجلس نيتيجيلا المؤلف من ٣٣ عضواً منتخباً بينما يتألف مجلس إيجورجي من ١٢ زعيماً من الأعيان، ويقوم بدور استشاري، ولا سيما في استعراض القوانين المتعلقة بالأعراف والتقاليد، بما في ذلك حيازة الأراضي. وتجري الانتخابات كل ٤ سنوات بالاقتراع العام الذي يشارك فيه جميع المواطنين الذين تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة. وينص دستور جمهورية جزر مارشال أيضاً على هيئة قضائية تتألف من المحكمة العليا والمحكمة العالية ومحكمة الحقوق التقليدية ومختلف محاكم الأقاليم والمجتمعات المحلية.

جيم - الإطار القانوني

١- الدستور

٨- تنص الفقرة ١(١) من المادة الأولى من الدستور على أن الدستور هو أسمى قانون في البلد.

٩- وتنص الفقرة ٤ من المادة الأولى على أنه، رهنا بالقيود الصريحة المفروضة على السلطة القضائية:

(أ) "للمدعي العام الذي يتصرف باسم شعب جمهورية جزر مارشال، وجميع الأشخاص المتأثرين مباشرة بانتهاك مزعوم لهذا الدستور، سواء كانوا أفراداً من الخواص أو مسؤولين عامين، صفة تقديم شكوى بشأن هذا الانتهاك في إطار قضية أو منازعة تخضع لإجراءات قضائية مناسبة؛

(ب) تتمتع أي محكمة ذات اختصاصات عامة تفصل في قضية أو منازعة تتعلق بحكم من أحكام هذا الدستور بسلطة إصدار كل الأوامر اللازمة والمناسبة لضمان الامتثال التام لمقتضيات ذلك الحكم والتمتع الكامل بما ينجر عنه من استحقاقات؛

(ج) لا تتمتع حكومة الجمهورية أو أي حكومة محلية بالحصانة من الملاحقة القضائية فيما يتعلق بما تتخذه أو يتخذه موظفوها من إجراءات؛ ولكن لا يجوز حجز أو مصادرة أي ممتلكات أو موجودات أخرى تابعة لحكومة الجمهورية أو لأي حكومة محلية استيفاءً لمقتضيات أي حكم قضائي."

١٠- وبمقتضى المادة الثانية، يتمتع شعب جمهورية جزر مارشال بالحقوق والحريات الأساسية التالية دون أي تمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو مكان الميلاد أو الوضع الأسري أو النسب، رهنا بالقيود المعقولة التي يفرضها القانون والتي تلزم للحفاظ على السلم العام والنظام والصحة والأمن، ورهناً باحترام حقوق الآخرين أو حرياتهم وشريطة ألا توجد أي وسيلة أقل تقييداً للقيام بذلك وألا تؤدي القيود المذكورة إلى المعاقبة على الاختلاف في الرأي أو العقيدة الذي يدخل في نطاق ممارسة الحقوق والحريات التالية، على سبيل المثال لا الحصر:

- (أ) حرية الفكر والوجدان والمعتقد؛
- (ب) حرية التعبير والصحافة؛
- (ج) حرية ممارسة الشعائر الدينية؛
- (د) حرية التجمع السلمي وتشكيل الجمعيات؛
- (هـ) الحق في تقديم تظلمات إلى الحكومة؛
- (و) التحرر من الرق والاستعباد؛
- (ز) عدم التعرض للعقاب القاسي والشاذ، بما في ذلك التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، أو لغرامات أو عقوبات حبس محففة؛
- (ح) الحق في التمتع بحماية القانون من التفتيش والحجز التعسفيين، وفي ضمانات الأصول المرعية والمحاكمة العادلة، والمحاكمة من قبل هيئة محلفين أقران، والحق في المثول أمام القضاء، وفي التعويض العادل عن نزع الأراضي وغيرها من الممتلكات الخاصة، والحماية من تطبيق القوانين بأثر رجعي ومن القوانين السالبة للحقوق، ومن الحبس بسبب الديون، والحق في المشاركة في الإجراءات القضائية والانتخابية؛
- (ط) التحرر من مصادرة الممتلكات الخاصة لإيواء الجنود؛
- (ي) التحرر من التجنيد وقت السلم ويستثنى من ذلك وقت الحرب ما لم يمارس الشخص الاستنكاف الضميري من خوض الحرب؛
- (ك) الحق في الاستقلال الذاتي الشخصي وفي الخصوصية؛
- (ل) الحق في الصحة والتعليم والخدمات القضائية؛
- (م) الحق في حكم أساسه الأخلاق؛
- (ن) المساواة في الحماية وعدم التعرض للتمييز.

١١- وتنص المادة العاشرة على الحقوق التقليدية، وتشير إلى أنه "لا ينبغي تفسير أي شيء في المادة الثانية على أساس أنه يبطل القانون العرفي أو أي ممارسة تقليدية متعلقة بجزر مارشال".

الأراضي أو أي مسألة ذات صلة في أي جزء من جمهورية جزر مارشال، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، حقوق وواجبات الرئيس الأكبر والرئيس الأصغر وقائد العشيرة والقائم على إدارة الأرض *Troijlaplap, Troijedrik, Alap and Senior Dri Jerbal*."^(١)

٢- التشريع

١٢- اعتمد البرلمان القوانين التالية لمعالجة مسائل حقوق الإنسان:

- (أ) قانون الانتخابات وعمليات الاستفتاء لعام ١٩٨٠ [2 MIRC Ch. 1]؛
- (ب) القانون المتعلق بالمخالفات المتصلة بالانتخابات [2 MIRC Ch. 2]؛
- (ج) القانون المتعلق بالاستفتاء (بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر دستوري) [2 MIRC Ch. 3]؛
- (د) قانون الأخلاقيات في الحكم لعام ١٩٩٣ [3 MIRC Ch. 17]؛
- (هـ) قانون لجنة الوظيفة العمومية لعام ١٩٧٩ [5 MIRC Ch. 1]؛
- (و) القانون المتعلق بأمين المظالم لجمهورية جزر مارشال لعام ١٩٧٩ [5 MIRC Ch. 3]؛
- (ز) القانون المتعلق بمكتب المدعي العام لعام ٢٠٠٢ [5 MIRC Ch. 6]؛
- (ح) قانون لجان التحقيق لعام ١٩٨٦ [6 MIRC Ch. 3]؛
- (ط) قانون الصحة العامة والسلامة والرفاه [7 MIRC Ch. 1]؛
- (ي) قانون التحصين في المدارس لعام ١٩٨١ [7 MIRC Ch. 4]؛
- (ك) قانون الإدارة المالية لعام ١٩٩٠ [11 MIRC Ch. 1]؛
- (ل) قانون المسائل الضريبية العامة [11 MIRC Ch. 12]؛
- (م) قانون التعليم لعام ١٩٩١ [14 MIRC Ch. 3]؛
- (ن) قانون الحد الأدنى للأجور لعام ١٩٨٦ [16 MIRC Ch. 4]؛
- (س) قانون التحقيق في (الشروط الدنيا) للعمل لعام ١٩٨٣ [16 MIRC Ch. 5]؛
- (ع) قانون الإجراءات المتعلقة بالأحداث [26 MIRC Ch. 3]؛
- (ف) القانون المتعلق بالاعتداء على الأطفال وإهمالهم [26 MIRC Ch. 5]؛
- (ص) قانون التبيي لعام ٢٠٠٢ [26 MIRC Ch. 8]؛
- (ق) قانون السلطة القضائية لعام ١٩٨٣ [27 MIRC Ch. 2]؛

- (ر) القانون المتعلق بالمحاكمة عن طريق هيئة المحلفين [27 MIRC Ch. 5]؛
 (ش) قانون الأدلة لعام ١٩٨٩ [28 MIRC Ch. 1]؛
 (ت) قانون الإجراءات المدنية [29 MIRC Ch. 1]؛
 (ث) القانون الجنائي [31 MIRC Ch. 1]؛
 (خ) قانون حظر الدعارة لعام ٢٠٠١ [31 MIRC Ch. 5]؛
 (ذ) قانون الإجراءات الجنائية [32 MIRC Ch. 1]؛
 (ض) قانون لجنة القانون العربي واللغات لعام ٢٠٠٤ [39 MIRC Ch. 1]؛
 (أأ) مدونة (قانون) المشتريات لعام ١٩٨٨ [44 MIRC Ch. 1]؛
 (ب ب) قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٩٠ [49 MIRC Ch. 1].

٣- الاتفاقيات الدولية

١٣- صدقت الجمهورية على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على التوالي وانضمت إليهما. وعلاوة على ذلك، انضمت، بمجرد أن أصبحت عضواً في منظمة العمل الدولية، إلى اتفاقية العمل البحري.

ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - الدستور

١٤- كما أُشير إلى ذلك أعلاه، الدستور هو أسمى قانون في البلد ويشكل بالتالي الوسيلة المناسبة لضمان الحقوق والحريات الأساسية لشعب جزر مارشال من خلال شرعة الحقوق المنصوص عليها في المادة الثانية. غير أن ما يشكل مصدر قلق شديد هو أن شرعة الحقوق لا تشير إلى الحق في الحياة. وعلاوة على ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن الدستور يلزم الصمت في إطار تناوله لمسألة عدم التعرض للتمييز عن قضية التمييز القائم على أساس الميل الجنسي. وهذا الصمت يمثل خطراً على الحق في الحياة وفي عدم التعرض للتمييز على أي أساس كان. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن شرعة الحقوق، رغم أهميتها، لا تقلل من شأن وأهمية القانون العرفي أو الممارسات التقليدية فيما يتعلق بجيازة الأراضي أو بالمسائل ذات الصلة.

١٥- يجدد الدستور عضوية أجهزة حكم جمهورية جزر مارشال التنفيذية والتشريعية والقضائية ودورها، وينص على إحداث مناصب الخدمة العامة، من قبيل كبير الأمانة والمدعي العام، وعلى إنشاء هيئات، من قبيل لجنة الوظيفة العمومية، لتنفيذ سياسات مجلس الوزراء.

وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من مسؤوليات المراجع العام للحسابات، وإن كان من بين الموظفين المعيّنين بموجب الدستور، أُسندَ إلى شركة محاسبة دولية. وعلاوة على ذلك، ظل المنصب شاغراً فترة من الزمن عقب وفاة المراجع العام السابق للحسابات في منتصف عام ٢٠٠٩.

باء - الجهاز القضائي والحقوق المتصلة بالتوقيف والاحتجاز والمحاكمة العادلة

١٦ - يقوم الجانب القضائي من جهاز حكم جمهورية جزر مارشال على قيم سيادة القانون والسلم والحرية، ويتجسد هذا في الدستور الذي يؤكد استقلال القضاء إزاء الجهازين التنفيذي والتشريعي. وتختص المحكمة العالية بالقضايا المتعلقة بشرعة الحقوق، ويجوز لها أن تصدر ما يلزم من الأوامر لإنفاذ الحقوق الواردة فيها.

١٧ - ويقتضي الدستور والقوانين التي اعتمدها مجلس نيتيجيلا أن تصدر محكمة أمر توقيف لاعتقال شخص ما إذا توافر الوقت الكافي للحصول عليه. وقد فسّرت المحاكم هذا الشرط على أنه يستثني حالات من قبيل الإخلال بالسلم أو جريمة يجري الإعداد لها. وللمعتقلين الحق في الحسم بسرعة في مسألة مشروعية احتجازهم. وعلاوة على ذلك، يوجد نظام للإفراج بكفالة عن المحتجزين الذين ارتكبوا جرائم بسيطة على خلاف الجرائم الخطيرة التي يستلزم معظمها أن يبقى المحتجز في السجن إلى أن يتسنى ترتيب جلسة استماع، وعادةً ما يحصل ذلك صباح اليوم الذي يلي الاعتقال. وتتاح للمعتقلين إمكانية الاستعانة بمحام من اختيارهم أو محام تعينه الحكومة إذا عجزوا عن تحمّل تكلفة الأتعاب؛ ويتمتع المعتقلون أيضاً بحق الاتصال بأسرهم.

١٨ - والحق في محاكمة عادلة مكفول بموجب الدستور. وللمتهمين الحق في افتراض براءتهم وفي استجواب الشهود وفحص الأدلة التي بحوزة النيابة العامة واستئناف قرارات الإدانة. كما يملك المتهمون اختيار المحاكمة إما من قبل هيئة قضائية أو هيئة محلفين؛ وهي التي تُختار عادةً نظراً لأنها الهيئة القضائية التي تصدر أكبر عدد من الأحكام بالبراءة^(١).

جيم - حرية التعبير والصحافة

١٩ - إن حرية التعبير والصحافة مكفولة بموجب الدستور، وتحظى هذه الحرية عموماً بالاحترام نظراً للترابط الفعال بين الصحافة والقضاء والنظام الديمقراطي.

دال - الأخلاقيات في الحكم

٢٠- تنص شرعة الحقوق التي تدرج ضمن إطار المادة الثانية من الدستور على أن الحكومة تعترف بحق الشعب في حكم مسؤول وأخلاقي وبما يقع عليها من "واجب اتخاذ كل الخطوات المعقولة واللازمة لممارسة الحكم وفقا لمدونة أخلاق شاملة".

٢١- ومع ذلك لم يعتمد مجلس نيتيجيلا حتى عام ١٩٩٣ قانون الأخلاقيات في الحكم الذي يشمل سلوك الموظفين العموميين والمسؤولين المنتخبين على حد سواء لكسب ثقة الشعب في نزاهة الحكومة. وقد أنشئ مجلس أخلاقيات الحكم لمراقبة الامتثال العام للمعايير الأخلاقية. وهو يتألف من كبير الأمانة والمدعي العام والمراجع العام للحسابات. ولم يُستخدم هذا المجلس حتى الآن. وتُعمَّم أي إجراءات يتخذها المجلس. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الجمهورية يحتفظ بسلطة نقض أي إجراء يقره المجلس فيما يتعلق بأي عضو في مجلس نيتيجيلا قبل تنفيذ هذا الإجراء ويملك سلطة إبطال أي إجراء من هذا القبيل في غضون ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ قرار المجلس. وللمجلس نيتيجيلا نفس الصلاحية ولكن فيما يتعلق بالإجراءات التي يتخذها رئيس الجمهورية.

٢٢- وتضم لجنة الأخلاقيات، التي تتألف من ثلاثة (٣) أعضاء، سكرتير الشؤون الخارجية وسكرتير المالية والمدعي العام، وأنشئت بموجب قانون الصفقات العامة لتعزيز المعايير الأخلاقية الواردة فيه بخصوص الممارسات المتعلقة بإبرام هذه الصفقات. وحتى الآن، لم تجتمع اللجنة إلا في مناسبة واحدة في مطلع عام ٢٠٠٩.

٢٣- ويجرم القانون الجنائي فساد موظفي الحكومة وينص على العقوبات الواجبة التطبيق. ووردت ادعاءات بشأن فساد أعضاء الحكومة؛ ورغم أن بعض الموظفين العموميين يدانون، فإنهم يتمكنون عادةً من العمل في دوائر حكومية أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية جزر مارشال ليست من الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٢٤- ومن الأمور التي تكتسي أهمية خاصة عدم وجود لجنة مستقلة لحقوق الإنسان أو ديوان للمظالم. فمن شأن مؤسسة من هذا القبيل أن تعزز حق الشعب في حكومة مسؤولة وتحترم أخلاقيات الحكم.

هاء - الانتخابات

٢٥- الحق في الاقتراع العام على أساس المساواة مكفول بموجب الدستور شريطة أن يبلغ المصوت ١٨ سنة من العمر وألا يكون مختلاً عقلياً. وفي حالة الأشخاص المدانين بارتكاب جنحة، يجب ألا يكون المصوت بصدد قضاء عقوبته أو رهن الإفراج المشروط.

٢٦- وتجري انتخابات مجلس نيبيجيلا كل أربع (٤) سنوات. وعقب الانتخابات العامة، ينتخب رئيس الجمهورية من بين أعضاء المجلس بالاقتراع السري. وينبغي للرئيس أن يُرشح سبعة أيام بعد انتخابه "ما لا يقل عن ٦ ولا يزيد على ١٠" أعضاء في مجلس نيبيجيلا ليعملوا كوزراء في مجلس وزرائه، وينبغي أن يعيّنهم رئيس البرلمان. وإذا انقضى أجل السبعة أيام ولم يؤمّن الرئيس الحد الأدنى من الترشيحات، يلغى انتخابه ويقوم مجلس نيبيجيلا بانتخاب رئيس آخر في أقرب وقت ممكن.

٢٧- ودارت آخر انتخابات برلمانية عامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتبعاً لمبادرتين اتخذهما كبير موظفي الانتخابات، إحداهما إعادة إحصاء الأصوات في بعض صناديق الاقتراع، أُثيرت ادعاءات تتعلق بحدوث مخالفات. وينبغي الإشارة إلى أن فريق مراقبي الانتخابات المستقلين من أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ أفاد في تقريره الأولي بأنه لم تحدث أي تجاوزات دستورية رغم ما اعترى إدارة الانتخابات من ضعف.

٢٨- وأنشأت الحكومة لجنة تقصٍ مستقلة للتحقيق في مختلف الادعاءات المثارة بشأن الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٧، وعقدت عدداً من جلسات الاستماع واستجوبت مسؤولين شتى ومواطنين مستقلين. وأصدرت استنتاجاتها في شباط/فبراير ٢٠٠٨، وانتقدت أساساً تدخل وزير الداخلية وقتها في عملية تعيين الموظفين المدنيين الذي أدى إلى استخدام أشخاص غير مؤهلين لإدارة عملية الانتخابات. وتسنى لأعضاء اللجنة البرلمانية الدائمة للعلاقات بين السلطة القضائية والحكومة الاستماع إلى جماعات مواطني جزر مارشال المقيمة في سبرينغديل، بأركانسا، وهونولولو بهاواي.

٢٩- وعقب محاولتين فاشلتين، نعى تصويت بحجب الثقة طرحه حزب المعارضة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ فخامة السيد ليتوكوا تومينغ من رئاسة الجمهورية. وخمسة أيام بعد ذلك، انتخب مجلس نيبيجيلا جوريلانغ زيدكايا رئيساً للجمهورية. ورغم أن هذا الحدث يكشف نوعاً ما وجود قدر من عدم الاستقرار السياسي ومجموعة المشاكل المرتبطة به، فإنه يدل على أن حق الشعب في المشاركة في الحكم، وإن بشكل غير مباشر، ليس مقيداً.

واو - المرأة

٣٠- مجتمع جمهورية جزر مارشال هو تقليدياً مجتمع أموي يجري فيه التوارث وتنتقل فيه حقوق ملكية الأراضي عن طريق المرأة. غير أن سلطة ممارسة هذه الحقوق والتحكم فيها عادةً ما تُفوض للرجل.

٣١- ورغم أن المرأة تتمتع بموجب الدستور بالحقوق ذاتها المكفولة للرجل، فإنه من الواضح أن عدد النساء اللاتي يتولين مناصب حكومية عليا أقل من عدد الرجال. ولا يوجد حالياً سوى امرأة واحدة في مجلس نيبيجيلا الذي يضم ٣٣ عضواً وأربع نساء في مجلس

إرويج المشكّل من ١٢ عضواً. غير أنه ينبغي الإشارة إلى وجود عدد من النساء في مناصب حكومية بارزة مثل وزيرة الصحة وسكرتيرة الصحة وسكرتيرة الشؤون الخارجية وسكرتيرة التعليم ومديرة إدارة الضمان الاجتماعي ومديرة مكتب تنسيق الخطط والسياسات البيئية والمديرة العامة لهيئة حماية البيئة. ورغم أن عددعاملات في القطاع الخاص أكبر، فإن مناصبهن عادةً ما تكون متدنية الأجر.

٣٢- ويحظر القانون العنف ضد المرأة، ويصنفه ضمن فئة الجرائم ذاتها التي تشمل الاعتداء والضرب. وينشط تحالف نساء جزر مارشال، وهو منظمة غير حكومية، في زيادة الوعي بالمسائل المتعلقة بحقوق المرأة. وفي عام ٢٠٠٣، أكمل التحالف دراسة بشأن العنف ضد المرأة، وأعد منذئذ قرصاً من فئة أقراص الفيديو الرقمية للتوعية بالعنف ضد المرأة. وتحتفل جمهورية جزر مارشال باليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة وفي مناسبة تُنجز فيها، ضمن جملة أمور أخرى، برامج إذاعية لتحديد حالات العنف ضد المرأة.

٣٣- ويتناول القانون الجنائي بطريقة شاملة مسألة الاعتداء الجنسي وما يتصل به من عنف ضد المرأة، بما في ذلك الاغتصاب. وتستجيب الشرطة للتقارير المتعلقة بالاغتصاب وغيره من أشكال العنف ضد المرأة، ولكن ثمة إدراك عام بأنه لا يبلغ عن جميع الحوادث.

٣٤- ورغم أن جمهورية جزر مارشال طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فلا تزال توجد ثغرات في قوانينها وسياساتها، من قبيل التأخر في وضع الصيغة النهائية للتقرير الوطني بشأن المرأة، تحول دون التنفيذ الكامل للاتفاقية. وعلاوة على ذلك، ما زالت جمهورية جزر مارشال لم تقدم تقريرها القطري الأولي. وبمساعدة من المجتمع الدولي، يؤمل أن تحرز مزيداً من التقدم في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

زاي - الطفل

٣٥- التعليم الإلزامي متاح للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و١٨ سنة، ويقضي القانون بأن يحصل الأطفال على التحصين الكامل قبل دخول المدرسة. ورغم أن التعليم بالمجان متاح في عدد من المدارس العامة، فلا يزال يوجد عدد من الأطفال الذين لا يرتادون المدارس على الإطلاق أو انقطعوا عن الدراسة. ويشكل الغياب أيضاً مصدر قلق في نظام التعليم العام.

٣٦- ويحظر القانون الاعتداء على الأطفال وإهمالهم، ويعتبر ذلك جريمة يعاقب عليها بالحبس مدة تصل إلى ٢٥ سنة حسب درجة فظاعتها. كما يُلزم القانون المدرسين ومقدمي الرعاية وغيرهم بالإبلاغ عن حوادث الاعتداء على الأطفال وإهمالهم ويعفيهم من المسؤولية المدنية أو الجنائية لإبلاغهم عن حوادث من هذا القبيل. والسن الدنيا لممارسة الجنس بالتراضي هو ١٤ سنة، ويعاقب على الاغتصاب بالحبس مدة تصل إلى ٢٥ سنة. وللأسف، ليس الوعي بحقوق الطفل قوياً.

٣٧- ورغم أن قانون العمل لجمهورية جزر مارشال لا يحدد السن الدنيا لاستخدام الأطفال، فلا توجد عموماً أي دواعي قلق بشأن عمل الأطفال. ويساعد الأطفال عادةً أسرهم في صيد السمك والزراعة وتجارة التقسيط وغير ذلك من مشاريع الأعمال الأسرية الصغيرة الحجم.

٣٨- إن جمهورية جزر مارشال طرف في اتفاقية حقوق الطفل، وقد قدمت تقريرها القطري الأولي وكذلك تقريرها الدوري الثاني. وعلى الرغم من ذلك، من البديهي أن هناك ثغرات تشريعية ينبغي سدها من أجل التنفيذ التام للاتفاقية في جمهورية جزر مارشال.

حاء - الإعاقة

٣٩- لا يتناول الدستور مسألة التمييز على أساس الإعاقة، ولا توجد أي قوانين خاصة بالمعوقين تحديداً عدا أحكام قانون التعليم التي تعالج مسألة التعليم الخاص. وعدم الاعتراف على هذا النحو بالمعوقين أمرٌ واقع رغم أنهم يشكلون نسبة تُقدَّر بـ ١٠ في المائة من سكان جزر المحيط الهادئ^(٣) وهو ما يعادل تقريباً ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة. ويمكن القول عموماً إن المعوقين لا يعانون من التمييز، ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أنه لا توجد أي قوانين في مجال البناء تقضي بجعل ارتياد المباني في متناولهم.

٤٠- ويوجد في جمهورية جزر مارشال رابطة جزر مارشال الخاصة للآباء والمجلس الوطني المشترك بين الوكالات لشؤون المعوقين وأسرهم. والرابطة منظمة يسيرها الآباء، وتتوخى إقامة برامج تعليمية ومهنية مناسبة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ويهتم المجلس أكثر بالجانب الصحي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ويُعنى بتنفيذ البرامج التابعة للحكومة وللمنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية.

٤١- وما زالت جمهورية جزر مارشال لم تصدق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وستحتاج إلى بذل مزيد من الجهد للوفاء بالتزاماتها بموجب إطار بيوأكو للألفية الذي أقره القادة المشاركون في المنتدى في عام ٢٠٠٣.

رابعاً - الالتزامات الطوعية

ألف - الوصول إلى العدالة

٤٢- تتمثل الولاية الدستورية لمكتب المدعي العام في تقديم المشورة القانونية والخدمات القضائية للحكومة. وينص الدستور أيضاً على اعتراف الحكومة بحق الشعب في الخدمات القضائية، وهي مُلزمة باتخاذ كل الخطوات المعقولة واللازمة لتوفير الخدمات المذكورة.

وبالتالي، يقدم ديوان المظالم والمكتب الميكرونيزي للخدمات القضائية المساعدة القضائية بالمجان للمعوزين الذين لا يستطيعون تحمّل تكاليف المحامي.

باء - نيل التعليم

٤٣ - يقول قانون التعليم إن مجلس نيتيجيلا يعلن ويعترف بحق الشعب في التعليم والتزام الحكومة باتخاذ كل الخطوات المعقولة واللازمة لتوفير هذه الخدمة وفقا للدستور. والسن الإلزامية للتعليم هي ٤ سنوات إلى ١٨ سنة. وتتوخى الحكومة في سياساتها أن يعزز نظام التعليم الاعتماد على النفس. وبالإضافة إلى التعليم المجاني، توفر الحكومة كذلك النقل والوجبات.

٤٤ - وفي إطار إعادة التفاوض بشأن اتفاق الارتباط الحر مع الولايات المتحدة، شددت حكومة جمهورية جزر مارشال على أن التعليم من بين مجالات أولوياتها. ومنذ أن دخل الاتفاق المعدل حيز النفاذ، شيدت الحكومة ما يقارب ٢٠٠ قاعة جديدة للدراسة في سائر أنحاء البلد بفضل التمويل الذي يوفره الاتفاق للهيكل الأساسية العامة.

جيم - الحصول على الرعاية الصحية

٤٥ - بموجب الدستور، تعترف الحكومة بحق الشعب في الخدمات الصحية وبالتزامها باتخاذ كل الخطوات المعقولة واللازمة لتقديمها من خلال نظام الرعاية الصحية الذي يشمل مستشفيات في المراكز الحضرية و٥٨ مركزا صحيا في الجزر النائية. وتقدم الحكومة بالتالي الخدمات الطبية بالمجان لشعبها. وفي الحالات التي يتعذر فيها تقديم هذه الخدمات، توجد برامج لإحالة المرضى إلى هونولولو والفلبين وجمهورية الصين (تايوان).

٤٦ - وفي إطار إعادة التفاوض بشأن اتفاق الارتباط الحر مع الولايات المتحدة، شددت حكومة جمهورية جزر مارشال على أن الصحة من بين مجالات أولوياتها. وفي الفترة من السنة المالية ٢٠٠٤ إلى غاية السنة المالية ٢٠٠٩، شُيّد مركز صحي جديد وتضمن البرنامج خمسة مشاريع صيانة شملت ٤٦ مستوصفا في الجزر النائية بفضل التمويل الذي يوفره الاتفاق مع الولايات المتحدة للهيكل الأساسية العامة. وقد تم الشروع في التخطيط لبناء مستشفى جديد في ماجورو، ومن المتوقع أن تنطلق أشغال بناء المستشفى الجديد المشمول بمشروع النهوض بقطاع المستشفيات في مطلع عام ٢٠١١.

دال - اتفاقيات حقوق الإنسان

٤٧ - إن جمهورية جزر مارشال طرف في اتفاقية حقوق الطفل وفي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد أنشئ في إطار وزارة الشؤون الداخلية مكتب المرأة

والتنمية ومكتب حقوق الطفل لتنفيذ أحكام هاتين الاتفاقيتين ولضمان امتثال جمهورية جزر مارشال لالتزاماتها بموجب الاتفاقيتين. وقد قدّمت جمهورية جزر مارشال تقريرها القطري الأولي وكذلك تقريرها الدوري الثاني إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل لكنها لم تقدم بعد أي تقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٤٨ - وعلى الرغم من أن جمهورية جزر مارشال لم تصدّق إلا على اتفاقيتين من الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان، فإنها تأمل في أن تكون في وضع أفضل للتصديق على اتفاقيات أخرى. ومع ذلك يُلاحظ أن جمهورية جزر مارشال تواجه صعوبة في تنفيذ الاتفاقيتين اللتين صدقت عليهما تنفيذاً كاملاً بسبب محدودية القدرات والموارد. ويجدر بالملاحظة أيضاً أن جمهورية جزر مارشال تُفسّر القوانين المكتوبة على نحو يتمشى مع التزاماتها الدولية كلما كانت هذه القوانين قابلة لأكثر من تفسير. ومع ذلك، لا يزال هدف جمهورية جزر مارشال هو التصديق على الاتفاقيات الأخرى لحقوق الإنسان.

هاء - توعية الجمهور والتدريب على حقوق الإنسان

٤٩ - على الرغم من أن جمهورية جزر مارشال لديها مكاتب تُعنى بمراقبة الامتثال للالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإنها لا تملك أي هيئة أو مكتب يُعنى تحديداً بتناول قضايا حقوق الإنسان بصورة شاملة. ومع ذلك، من المؤمل أن يتم، بمساعدة المجتمع الدولي التقنية والمالية، إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، أو، بدلاً من ذلك، مكتب إقليمي لحقوق الإنسان. ومن شأن هذا المكتب أن يعزّز وعي الجمهور وجهود التدريب في مجال حقوق الإنسان.

٥٠ - وفي انتظار إنشاء هذا المكتب، نفذت الحكومة والمنظمات غير الحكومية برامج متعددة لبت الوعي بحقوق الإنسان، تناولت بشكل حصري مجالات مواضيعية محددة مثل الصحة والقضايا المتعلقة بالشباب والمرأة. وعلى الرغم من أن هذه البرامج محدودة النطاق، من المهم أن تتواصل لضمان التوعية بالقضايا المذكورة على الأقل.

٥١ - وفي إطار المشاورات التي جرت بشأن التقرير، تبين أن السكان وإن كانوا واعين لحقوقهم، فهم لا يدركون بالكامل طبيعة هذه الحقوق كما أنهم لا يفهمون دور الحكومة في ضمان حماية هذه الحقوق وتعزيزها. وإلى جانب ذلك، فإن الوعي بالحقوق المتصلة بالأرض أشدّ من الوعي بالحقوق الأخرى.

خامساً - تحديد الإنجازات والتحديات والقيود

ألف - التحديات

١- تغير المناخ

٥٢- بما أن جمهورية جزر مارشال هي بلد جزري تقع اليابسة فيه على ارتفاع لا يتجاوز مترين من مستوى سطح البحر، فإن الآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ، ولا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر، تثير قلق جمهورية جزر مارشال فيما يتعلق بحقوق الإنسان. فهذه الآثار لا تعرض حياة السكان للخطر فحسب، بل تهدد سبل عيشهم أيضاً وتقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والاقتصادي والتعليمي والصحي، من بين جهود أخرى. وتؤدي المخاطر التي تهدد سبل العيش، في نهاية المطاف، إلى الفقر وإلى فقدان الأراضي والعادات والثقافات والهوية، وهو ما يؤثر بوجه خاص في أشد الفئات السكانية ضعفاً أي النساء والأطفال.

٢- التركة النووية

٥٣- إن الغرض من الفصل ١٧٧ من اتفاق الارتباط الحر لعام ١٩٨٦ هو التوصل إلى تسوية سياسية للمطالبات المتعلقة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالأشخاص والممتلكات. وقد أنشئت بموجب هذه المادة محكمة الدعاوى النووية للفصل في المطالبات وتقديم تعويضات مناسبة. وقد اتضح، فيما بعد، أن التسويات المقررة لم تكن كافية لأن المحكمة لم تقدر على دفع سوى ٣,٩ مليون دولار أمريكي من أصل مبلغ ٢,٢ مليار دولار أمريكي كانت قد حكمت به، وهو مبلغ يمثل أقل من عشري نسبة ١ في المائة من المبلغ المحكوم به. هذا هو الوضع الحالي على الرغم من أن مجموع قوة القنابل النووية والهيدروجينية التي جرت تجربتها أرضاً وبحراً وجواً في جزيرتي بيكيني وأنيويتاك والبالغ عددها ٦٧ قنبلة يعادل ما يزيد على ١,٦ من القنابل الملقاة على هيروشيما يومياً على مدى ١٢ سنة. وقد شملت المادة المشعة الناجمة عن تفجير قنبلة "برافو" وحدها مساحة قدرها ٥٠.٠٠٠ ميل مربع علماً أن مساحة جمهورية جزر مارشال هي ٧٥٠.٠٠٠ ميل مربع.

٥٤- وفي عام ٢٠٠٠، قدمت حكومة جمهورية جزر مارشال إلى كونغرس الولايات المتحدة التماساً يبنى على أساس تغير الظروف للحصول على تعويضات إضافية وفقاً لما تنص عليه المادة التاسعة من الفصل ١٧٧ من اتفاق الارتباط الحر إذا ثبت أن التسوية المشار إليها أعلاه "غير كافية بصورة بيّنة". وبعد أن طلب الكونغرس التوصية باتخاذ الإجراء المناسب، أوصت وزارة الخارجية الأمريكية الكونغرس بعدم اتخاذ أي إجراء. ولم يتغير موقف الكونغرس ووزارة الخارجية الأمريكية بعد التوقيع على اتفاق الارتباط الحر، بصيغته المعدلة في عام ٢٠٠٣، حيث رفض الفريق الأمريكي المعني بإعادة التفاوض فتح باب المناقشات

بشأن الفصل ١٧٧. وحتى هذا التاريخ، لم يتغير هذا الموقف على الرغم من أن التقرير الصادر عن معهد دراسة حالات السرطان الناتجة عن الإشعاعات النووية في عام ٢٠٠٤ توقع حدوث عدد أكبر من حالات الإصابة بالسرطان. ويشير تقرير آخر قدمته وزارة الصحة الأمريكية والخدمات الإنسانية بعنوان "الحد من أخطار العوامل البيئية المسببة للسرطان، ماذا يمكن أن نفعله الآن" إلى أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تف بالالتزامات المتمثلة في تلبية احتياجات سكان جزر مارشال من الرعاية الصحية المترتبة على برنامج التجارب النووية الأمريكي.

٥٥- ونتيجة لعدم الاستجابة للالتماس المذكور، تواصلت انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها عدد كبير من أفراد شعب جزر مارشال، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في الجزر المرجانية الأربع^(٤)، والذين تأثروا بشدة من برنامج التجارب النووية الأمريكي. ولا يزال معظم سكان الجزر المرجانية الأربع مشردين بل إن بعضهم لن يعود أبداً إلى تلك الجزر لأن بعضها قد تبخر ولم يعد موجوداً. فضلاً عن ذلك، فباستثناء الأشخاص الذين كانوا مقيمين في جزيرتي أوتريك ورونغلاب وقت إلقاء قنبلة برفو، لم يتلق المصابون بأمراض إشعاعية الرعاية الطبية اللازمة وعادة ما يتحملون بأنفسهم تكاليف الرعاية الطبية أو يُحالون للمعالجة على نفقة الحكومة. كما أن الحرمان من الممتلكات دون تعويض عادل هو نتيجة أخرى من نتائج البرنامج المذكور، ناهيك عن فقدان التقاليد والثقافة.

٣- الصحة

٥٦- تمثل الآثار السلبية على الصحة والرعاية الطبية الناتجة عن برنامج التجارب النووية الأمريكي عبئاً ثقيلاً انضاف إلى الصعوبات التي تعاني منها وزارة الصحة بسبب الموارد الشحيحة ولا سيما فيما يتعلق بالمصابين بالسرطان أو بأمراض متصلة بالسرطان. وحتى المرضى المشمولون بالبرنامج الطبي التابع لوزارة الطاقة بموجب اتفاق الارتباط الحر، فمستشفيات جمهورية جزر مارشال هي التي تقدم لهم العلاج الأولي والثانوي.

٥٧- وفي إطار اتفاق الارتباط الحر، يُسمح لمواطني جمهورية جزر مارشال بالدخول دون قيود إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأقاليمها والإقامة والعمل فيها، حيث يمكنهم المشاركة في برامج فيدرالية محددة، بما في ذلك الاستفادة من برنامج المعونة الطبية كأجانب مقيمين بصورة دائمة وقانونية في الولايات المتحدة وأقاليمها. وقد جُرد مواطنو جمهورية جزر مارشال من حق الإفادة من العديد من الإعانات العامة بما في ذلك المساعدة الطبية، بموجب قانون المسؤولية الشخصية وفرص العمل الأمريكي لعام ١٩٩٦. وبناءً على ذلك، تُرك لمختلف الولايات والأقاليم أن تقرر على أفراد ما إذا كانت تريد أن تسمح لمواطني جزر مارشال بالاستفادة من سياساتها المتعلقة بالتأمين الطبي. واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، لن تتحمل ولاية هاواي التي يعيش ويعمل فيها عدد كبير من سكان جزر مارشال ويدفعون فيها الضرائب الفيدرالية والمحلية ويسهمون في مجتمعاتها المحلية، أي مسؤولية مالية عن توفير

خدمات العلاج الكيميائي والغسيل الكلوي لمواطني جزر مارشال، عدا في حالات الطوارئ. ولا حاجة للقول إن هذين النوعين من العلاج ضروريان لإنقاذ الأرواح وإن وقف توفيرهما سوف يحرم مواطني جزر مارشال من شبكة أمان اجتماعي في غاية الأهمية يفيد بها مهاجرون آخرون في الولايات المتحدة.

٥٨- وبعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على الولايات المتحدة، أصبحت الأحكام المتعلقة بالمهجرة الواردة في اتفاق الارتباط الحر أكثر صرامة، ولم يعد بإمكان مواطني جزر مارشال الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانوا قد أُدينوا بارتكاب جنائية. وعلى الرغم من أن هذا الموقف له مبرراته، فإنه يثير شواغل تتعلق بحقوق الإنسان، لا سيما في حالة المرضى المحالين من أجل الحصول على رعاية طبية ضرورية ومُلحّة لأن نقطتي الدخول والخروج الوحيدتين هما غوام وهاواي.

٥٩- ونظراً إلى أن ثلث سكان جزر مارشال تقريباً يعيشون في ماجورو وإيبيي، لا يمكن تجاهل موضوع اكتظاظ السكان لأن معظم المهاجرين الوافدين من المناطق الريفية يأتون للإقامة مع أقاربهم الذين يواجهون بأنفسهم صعوبات في تلبية احتياجاتهم. كما أن اكتظاظ السكان يجعل المقيمين في هذه المراكز الحضرية معرضين للإصابة بأمراض مثلما حدث في أواخر عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠١٠ بعد تفشي مرض الكوليرا ومرض السل على التوالي. ويجدر بالإشارة أيضاً إلى الصعوبات المترتبة للحصول على الرعاية الصحية المناسبة ونيل التعليم وإلى الأخطار التي تهدد الأمن الغذائي ومصادر الرزق.

٤- التعليم

- ٦٠- تواجه وزارة التعليم صعوبات في الاحتفاظ بميزانية كافية ناهيك عن التماس اعتمادات إضافية، نتيجة الانخفاض السنوي في الأموال المقدمة في إطار اتفاق الارتباط الحر.
- ٦١- وعلى الرغم من أن وزارة التعليم واصلت تنفيذ برنامجها المتعلق بمنح شهادات ورخص التدريس، فإنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بتعزيز القدرات والكفاءات في مجال التعليم.
- ٦٢- وتسعى الوزارة إلى تحسين التعليم الثانوي والانتقالي.
- ٦٣- وهي تعمل أيضاً على زيادة فرص التعليم والاستخدام لحاملتي شهادة إتمام التعليم الثانوي.

٥- التحديات الإنمائية

- ٦٤- محدودية قاعدة الثروات الطبيعية: إن أحد التحديات الإنمائية التي تواجهها جمهورية جزر مارشال هو محدودية قاعدة الثروات الطبيعية، حيث إنها تصدر بصورة أساسية كُسب جوز الهند وزيت جوز الهند وتبيع تراخيص الصيد لبلدان تمارس الصيد البحري في المياه البعيدة لتمكينها من الصيد في منطقتها الاقتصادية الخالصة. وتعتمد جزر مارشال إلى حد

كبير على المساعدة الأجنبية. وعلى أية حال، تحد هذه الصعوبة من فرص ممارسة الحق في مأوى لائق وفي مصدر عيش مناسب.

٦٥- بعد الجزر المرجانية والجزر: إن جمهورية جزر مارشال مكونة، كما ذكر أعلاه، من ٢٩ جزيرة مرجانية منخفضة و ٥ جزر، وجميع هذه الجزر متناثرة على مساحة جملية تقدر بنحو ٧٥٠.٠٠٠ ميل مربع من الماء. ونظراً إلى أن وجهة رحلات شركات الطيران الدولية هي المراكز الحضرية في جزيرتي ماجورو وكواجالان المرجانيتين، يُخشى أن يستمر تهميش الجزر المرجانية المحيطة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة. وقد تسببت الخدمات غير المنتظمة التي تقدمها شركة طيران جزر مارشال في إغلاق مشروع خاص لأنشطة الغوص في جزيرة بيكيين المرجانية. وما فتئت هذه الشركة تسجل انخفاضاً في أنشطتها، وهي تعتمد أساساً على إعانات الحكومة لضمان بقائها. وتنطوي هذه القيود على أثر مزدوج بالنسبة إلى حقوق الإنسان. فبالنسبة إلى سكان الريف، تؤثر هذه القيود بالسلب على الحقوق المتعلقة بالحصول على رعاية صحية كافية ونيل التعليم وبسبل كسب العيش. فضلاً عن ذلك، يهاجر عدد كبير من السكان إلى المناطق الحضرية في جزيرة ماجورو المرجانية وجزيرة إيببي من أجل الحصول على خدمات أفضل^(٥) الأمر الذي يؤدي إلى اكتظاظ هذه المناطق بالسكان وزيادة تردي الظروف فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية الكافية ونيل التعليم وبسبل كسب العيش، وهي الخدمات التي تحفز على الهجرة في المقام الأول.

٦٦- الوصول المحدود والمكلف إلى السوق الدولية: تعاني جمهورية جزر مارشال من الوصول المحدود والمكلف إلى السوق الدولية بسبب موقعها في المحيط الهادئ. فضلاً عن ذلك، وبسبب مساحتها وكونها بلداً يتكون من جزر مرجانية، فإن جوز الهند وثمره الخبز هما المحصولان الرئيسيان، ويدخلان في معظم الأحيان في نطاق زراعة الكفاف. ويقيد هذا التحدي ممارسة الحق في الحصول على مورد للرزق.

٦٧- محدودية الأنشطة المتعلقة بتنمية الأراضي: أنشطة تنمية الأراضي في جمهورية جزر مارشال محدودة لأسباب تتعلق بالمساحة وبمعامل اجتماعية وثقافية أخرى. وجميع الأراضي في جمهورية جزر مارشال مملوكة للخوادم^(٦) وينبغي إبرام عقود إيجار مع أصحاب الأراضي قبل تنفيذ أي مشروع. وعلى الرغم من وجود مكتب لتسجيل الأراضي، فإن إجراءات التسجيل لم تشمل جميع الأراضي، وهو أمر يمكن أن يكون سبباً لتراعات بين أصحاب الحقوق الحائزين لشهادات ملكية قانونية أو نتيجة لتلك التراعات. ويحد اكتظاظ السكان الناتج عن الهجرة من المناطق الريفية من أنشطة تنمية الأراضي. وتحد هذه القيود بدورها من فرص كسب العيش.

٦٨- النقص في عدد الفنيين من ذوي المهارات العالية: يؤدي النقص في عدد الفنيين من ذوي المهارات، مثل الأطباء والمرضين والمدرسين والمحامين إلى تقييد الحق في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة والتعليم والحماية القانونية لحقوق الأفراد من بين حقوق أخرى. ففي

عام ٢٠٠٩ مثلاً، لم يتجاوز عدد الدعاوى الجنائية ١٧ دعوى بسبب العدد المحدود للتقارير المقدمة من الشرطة وعدم كفاية الحقوقيين العاملين في مكتب الادعاء العام للنظر في جميع الدعاوى الجنائية.

٦٩- ارتفاع تكلفة المعيشة: ارتفعت تكلفة المعيشة في جمهورية جزر مارشال في السنوات الأخيرة ولا سيما نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى زيادة أسعار الوقود والغذاء زيادة كبيرة. وزد على ذلك أن الحد الأدنى للأجور المحدد بدولارين في الساعة لم يشهد أي تطور منذ سنوات عديدة. وقد أثر ذلك بشكل سلبي في فرص الحصول على خدمات الصحة والتعليم والغذاء وكسب العيش بالنسبة إلى سكان جزر مارشال المنتمين إلى الطبقة المتوسطة.

٧٠- محدودية الموارد المالية والتقنية: والتحديات الآخر الذي تواجهه جمهورية جزر مارشال فيما يتعلق بحقوق الإنسان هو محدودية الموارد المالية والتقنية، ومن ثم اعتماد البلد على المساعدة الخارجية. وسينتهي سريان الأحكام المالية الواردة في اتفاق الارتباط الحر بصيغته المعدلة في عام ٢٠٢٣ ومن المتوقع أن تعوض إيرادات الصندوق الاستئماني لشعب جمهورية جزر مارشال عن الدعم المالي الذي ستوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديمه. ومع ذلك، تخشى حكومة جمهورية جزر مارشال ألا يكفي الصندوق الاستئماني والصيغة المالية المتفق عليها في عام ٢٠٠٣ لتعويض التمويل المقدم في إطار اتفاق الارتباط الحر. وقد تفاقم هذا الشعور بالقلق عقب صدور تقرير مكتب المحاسبة العامة في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤. وقد زادت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ من حدة هذا الوضع. ومحدودية الموارد تُقيّد فرص الحصول على خدمات الصحة ونيل التعليم، كما تحد من سبل كسب العيش.

باء - المنجزات

١- تغير المناخ

٧١- التحدي الميكرونيزي والخطة الوطنية للمناطق المحمية: من المعترف به دولياً أن صون النظم الإيكولوجية يؤدي دوراً حيوياً في التصدي لتغير المناخ لأن هذه النظم هي بمثابة بالوعات طبيعية للكربون. كما أن النظم الإيكولوجية السليمة تعزز قدرة الجزر على مقاومة الآثار الناجمة عن تغير المناخ. وتعتمد الخطة الوطنية للمناطق المحمية في جزر مارشال على الأولويات الاستراتيجية المحددة في الاستراتيجية والخطة الوطنيتين للتنوع البيولوجي وتتيح مبادئ توجيهية لدعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل تنفيذ مبادرة "التحدي الميكرونيزي". وقد أتاحت عملية التخطيط للمناطق المحمية مؤخراً أدوات لتقييم مدى تأثير المنطقة ووسائل التكيف مع تغير المناخ على مستوى المجتمعات المحلية. ومن شأن هذه الإنجازات أن تساعد في التصدي للشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي وتوفير السبل الكافية لكسب العيش.

٧٢- الطاقة المتجددة - التخفيف من حدة تغير المناخ واستدامة وسائل العيش: انتهت حكومة جمهورية جزر مارشال في الفترة الأخيرة من صياغة سياستها المتعلقة بالطاقة التي تدعم الطاقات المتجددة وإجراءات التخفيف من حدة تغير المناخ. وعملت فرقة العمل المعنية بالطاقة على سبيل الأولوية على تحديث السياسة الحالية لتقديم صورة شاملة للأولويات المتعلقة بالطاقة في جمهورية جزر مارشال ووضع خطة عمل لتوجيه تنفيذ هذه الأولويات. وتضطلع بمهمة التخطيط في مجال الطاقة وزارة الموارد والتنمية بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالطاقة التي يرأسها السكرتير العام ومكتب السياسة الاقتصادية والتخطيط والإحصاءات ومكتب التخطيط البيئي وتنسيق السياسات وشركة الطاقة لجزر مارشال وشركة موبيل ومكتب المدعي العام وجهات أخرى. وهناك هدفان رئيسيان للأنشطة المتعلقة بالطاقات المتجددة في جمهورية جزر مارشال، هما: '١' التخفيف من حدة تغير المناخ من خلال النهوض بالطاقات المتجددة؛ '٢' ضمان استدامة سبل كسب العيش للمجتمعات المحلية. وإلى جانب هذين الهدفين، يجري حالياً تنفيذ مشروع لربط الجزر المحيطة بشبكة الكهرباء. وفي إطار هذا المشروع، تُعطى الأولوية للمدارس ومراكز المجتمعات المحلية ومراكز صيد الأسماك والأسر المعيشية. ولن تُساعد هذه الإنجازات في تعزيز فرص الوصول إلى سبل كسب العيش فحسب بل ستساعد أيضاً في تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية ونيل التعليم.

٧٣- اتفاق كوبنهاغن: انضمت معظم البلدان منذ أكثر من عقد من الزمن إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (وقد صدّقت جمهورية جزر مارشال على الاتفاقية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢) للبدء في النظر في تدابير للحد من الاحترار العالمي ومواجهة الارتفاع في درجات الحرارة الذي لا يمكن تجنبه. فقد اعتمد بروتوكول كيوتو في مدينة كيوتو باليابان في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ودخل حيز النفاذ في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وحتى الآن صدّقت ١٨٤ دولة طرفاً في الاتفاقية على البروتوكول. والفرق الرئيسي بين الاتفاقية والبروتوكول هو أن الاتفاقية تشجع البلدان الصناعية على العمل من أجل استقرار انبعاثاتها من غازات الدفيئة في حين أن البروتوكول يلزمها بالقيام بذلك. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، انضمت جمهورية جزر مارشال إلى اتفاق كوبنهاغن وهي مدركة أن التقدم السياسي سترجم إلى وضع صك (أو مجموعة صكوك دولية) ملزمة قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لكي يعتمدتها مؤتمر الأطراف في عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن الاتفاق لا يأخذ في الحسبان شواغل البلدان المستضعفة، فإنه يقترح آلية لاستعراض مستويات الانبعاثات لدى البلدان المدرجة في المرفق الأول بحلول عام ٢٠١٥ ويلزم الدول بمواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق دولي ملزم قانوناً قبل انتهاء فترة بروتوكول كيوتو في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، ينص الاتفاق على إنشاء صندوق أحضر برصيد قدره ١٠ مليارات من الدولارات الأمريكية تمّوله مصادر مختلفة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته.

٢- التركيبة النووية

٧٤- ما فتئت حكومة جمهورية جزر مارشال تشدد على أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة أخلاقياً بالتصدي للآثار المستمرة لبرنامجها للتجارب النووية. وقد حققت المداولات مع الكونغرس الأمريكي نجاحاً كبيراً حيث نظر مجلس النواب ومجلس الشيوخ في مشروع قانون معنون "تقديم تعويضات إضافية على سبيل الهبة إلى جمهورية جزر مارشال جبراً للأضرار الناجمة عن برنامج التجارب النووية الأمريكي ولأغراض أخرى". ويقدم مشروع القانون هذا، في حال اعتماده من جانب الكونغرس، تمويلاً إضافياً للتصدي للشواغل الصحية المتعلقة بالبرنامج المذكور؛ ويسلم بأن التلوث النووي لا يقتصر على الجزر المرجانية الأربع؛ ويلزم وزارة الطاقة الأمريكية برصد سلامة قبة رونيت في جزيرة إنويتاك المرجانية؛ ويقر بحق أهالي جزر مارشال الذين شاركوا في تنظيف جزيرتي بكيني وإنويتاك المرجانيتين في الحصول على تعويض بموجب قانون عام ٢٠٠٠ المتعلق ببرنامج تعويض موظفي قطاع الطاقة المصابين بأمراض مهنية؛ ويطلب إلى الأكاديمية الوطنية للعلوم تحليل أثر برنامج التجارب النووية على صحة سكان جزر مارشال. وعلى الرغم من أن مشروع القانون لا يعالج بالكامل الالتماس المبني على أساس تغير الظروف المقدم في عام ٢٠٠٠، فإن حكومة جزر مارشال ترى أن هذا الإجراء يشكل الخطوة الفعلية الأولى التي اتخذتها الولايات المتحدة للتصدي للقضايا النووية المعلقة، وسيعالج مسألة فقدان الممتلكات ويساعد في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة.

٣- الصحة

٧٥- عيّن مجلس الوزراء لجنة للنظر في ظروف عيش المجتمعات المحلية المارشالية المقيمة في الولايات المتحدة والإبلاغ عن مسائل منها الشواغل الصحية والاجتماعية التي تثيرها حكومة الولايات المتحدة في وسائل الإعلام وفي التقارير الحكومية. وعلى الرغم من القيود الزمنية والمالية، أثبتت اللجنة قدرتها الابتكارية وتمكنت من إعداد التقرير المطلوب بالاستناد إلى المارشاليين المقيمين في أركانسس وهاواي كنموذج يعكس ظروف عيش أفراد الطبقة المتوسطة من المارشاليين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المتوقع أن يقدم هذا التقرير إلى مجلس الوزراء قبل تقديم تقرير جزر مارشال إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٧٦- وتواصل وزارة الصحة جهودها الرامية إلى التصدي لمحدودية الموارد المالية والبشرية التي تحول دون تقديم الرعاية الصحية الكافية إلى السكان. وقد وضعت إجراءات تشغيلية موحدة للتصدي لحالات الطوارئ الطبية مثل انتشار متلازمة الضائقة التنفسية الحادة وفيروس الإنفلونزا H1N1 وداء السل، وهي تعمل بالتعاون مع فرقة عمل معنية بتنفيذ هذه الإجراءات. وقد تم مؤخراً تعديل قانون الوقاية من الأمراض المعدية والحد منها لإعطاء مزيد من الصلاحيات لمدير الصحة العامة فيما يتعلق بحجر وعلاج المرضى المصابين بأمراض معدية. وإلى جانب اتفاقات إحالة المرضى إلى بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين

وجمهورية الصين (تايبوان)، تعمل الوزارة حالياً على وضع اتفاق يتعلق بقبول المرضى الوافدين من جزر مارشال بأحد المستشفيات اليابانية، من المقرر إحالته إلى حكومة اليابان كي تنظر فيه.

جيم - القيود

١- محدودية الموارد المالية والتقنية

٧٧- تعاني جمهورية جزر مارشال من محدودية الموارد المالية والتقنية ولذلك فهي تعتمد على المساعدة الخارجية. وسيتهيئ سريان الأحكام المالية الواردة في اتفاق الارتباط الحر بصيغته المعدلة في عام ٢٠٢٣ ومن المتوقع أن تعوض إيرادات الصندوق الاستثماري لشعب جمهورية جزر مارشال عن الدعم المالي الذي ستوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديمه. ومع ذلك، تخشى حكومة جمهورية جزر مارشال ألا يكفي الصندوق الاستثماري والصيغة المالية المتفق عليها في عام ٢٠٠٣ لتعويض التمويل المُقدّم في إطار اتفاق الارتباط الحر. وهذا الشعور بالقلق تدعّمه الاستنتاجات الواردة في تقرير مقدم من مكتب الحاسبة العامة للولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤. وقد أدت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ إلى تفاقم هذا الوضع. ومحدودية الموارد تقيد فرص الحصول على خدمات الصحة ونيل التعليم، وتحد من سبل كسب العيش.

٢- محدودية مجموعة الموارد البشرية

٧٨- مثلما ذكر أعلاه، تهدف سياسة حكومة جمهورية جزر مارشال المتعلقة بالتعليم إلى ضمان أن يكون الطالب معتمداً على نفسه أينما كان. ورغم هذه السياسة، لا تزال جمهورية جزر مارشال تواجه قيوداً في مجموعة الموارد البشرية. ولا يعود ذلك إلى مستوى التعليم أو التدريب الذي يتلقاه الطالب فحسب، بل يُعزى أيضاً إلى هجرة الأدمغة، حيث يُغادر المرشاليون من المتعلمين وأصحاب المهارات سعياً للحصول على عمل بأجور أفضل في الولايات المتحدة الأمريكية. والصعوبات التي تواجهها جمهورية جزر مارشال في التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بسبب العدد المحدود للموظفين المؤهلين للمساعدة في ذلك، مثالاً بارزاً على مدى تأثير محدودية الموارد البشرية في إعمال حقوق الإنسان.

٣- الصدمات الخارجية

٧٩- تُبيّن الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام ٢٠٠٩ مدى تأثير جمهورية جزر مارشال بالصدمات الخارجية. ففي ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ للتصدي للقيود المالية الشديدة الناتجة عن ارتفاع أسعار منتجات الوقود الأحفوري وأثره

السلي على أسعار المواد الغذائية الأساسية في جمهورية جزر مارشال. وقرّر مجلس الوزراء في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ تمديد حالة الطوارئ بناءً على توصية من اللجنة الوطنية للتصدي للكوارث. وعلى الرغم من أن شركة المرافق الوطنية تمكنت من توفير الطاقة بعد أن تدخلت الحكومة لدى المجتمع الدولي، وعلى الرغم من وضع سياسة للطاقة في غضون ذلك، فإن أعضاء الفرقة العاملة المعنية بالطاقة يُجمعون على أن جمهورية جزر مارشال لم تتخلص بعد من الأزمة وأن الأوضاع ستزداد سوءاً. وشدة تأثير جزر مارشال بالصددمات الخارجية تحدّ من فرص حصول الفرد على الرعاية الصحية الكافية والتعليم والغذاء وسبل العيش.

٤ - محدودية قاعدة الثروات الطبيعية

٨٠ - تعاني جمهورية جزر مارشال من محدودية قاعدة الثروات الطبيعية، حيث يعتمد البلد أساساً على الصادرات من كُسب جوز الهند وزيت جوز الهند، وبيع تراخيص الصيد إلى دول تمارس الصيد البحري في المياه البعيدة لتمكينها من الصيد في مناطقها الاقتصادية الخالصة. وفيما عدا ذلك، فإن جمهورية جزر مارشال تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدة الخارجية. وعلى أية حال، يحد هذا التحدي من فرص ممارسة الحق في مأوى لائق وسبل عيش كافية.

٥ - بعد الجزر المرجانية والجزر

٨١ - مثلما ذكر سابقاً، تتكون جمهورية جزر مارشال التي تقع وسط المحيط الهادئ من ٢٩ جزيرة مرجانية منخفضة و٥ جزر تبلغ مساحتها الكلية قرابة ١٨١ كيلومتراً مربعاً، وهذه الجزر متناثرة على أكثر من ٧٥٠.٠٠٠ ميل مربع من الماء. ونظراً إلى أن وجهة رحلات شركات الطيران الدولية هي المراكز الحضرية في جزيرتي ماجورو وكواجالين المرجانيتين، يُخشى أن يستمر تهميش الجزر المرجانية المحيطة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة. وقد تسببت الخدمات غير المنتظمة التي تقدمها شركة طيران جزر مارشال في إغلاق مشروع خاص لأنشطة الغوص في جزيرة بيكيني المرجانية. وما فتئت هذه الشركة تسجل انخفاضاً في أنشطتها، وهي تعتمد أساساً على إعانات الحكومة لضمان بقائها. وتنطوي هذه القيود على أثر مزدوج بالنسبة إلى حقوق الإنسان. فبالنسبة إلى سكان الريف، تؤثر هذه القيود بالسلب على الحقوق المتعلقة بالحصول على رعاية صحية كافية ونيل التعليم وبسبل كسب العيش. فضلاً عن ذلك، يهاجر عدد كبير من السكان إلى المناطق الحضرية في جزيرة ماجورو المرجانية وجزيرة إيببي من أجل الحصول على خدمات أفضل^(٧) الأمر الذي يؤدي إلى اكتظاظ هذه المناطق بالسكان وزيادة تردّي الظروف فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية الكافية ونيل التعليم وسبل كسب العيش، وهي الخدمات التي تحفز على الهجرة في المقام الأول.

سادساً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

ألف - الأولويات

٨٢- تنص الاستراتيجية الوطنية لجمهورية جزر مارشال الواردة في "رؤية عام ٢٠١٨" على أن هدف جمهورية جزر مارشال هو "أن تصبح بلداً فاعلاً في ظل عالم مترابط، وحريصاً على تعزيز الاعتماد الذاتي الاجتماعي والاقتصادي، يعيش فيه شعب مثقف ومنتج وينعم بصحة جيدة ويحترم القانون ويحب الله وتحظى فيه الحريات الفردية وحقوق الإنسان الأساسية بالحماية وتُحترم فيه الثقافات والتقاليد وتتوفر فيه الظروف اللازمة للتوفيق بين مقتضيات التنمية والحفاظ على البيئة".

باء - المبادرات

٨٣- في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وافق مجلس الوزراء على إنشاء لجنة تنمية الموارد لإعداد التقارير وضمان التنفيذ الصحيح للالتزامات جمهورية جزر مارشال بموجب صكوك حقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويُلاحظ أن هذه اللجنة كانت بمثابة القوة الدافعة لإعداد هذا التقرير.

٨٤- تملك جميع الوزارات/الوكالات/المكاتب الحكومية التي تستخدم التمويل المقدم في إطار اتفاق الارتباط الحر خططها الاستراتيجية الخاصة بها.

٨٥- وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٠، وافق مجلس الوزراء على إنشاء فريق عامل معني بخطة التنمية الوطنية تشمل مسؤولياته ضمان أن تفي الحكومة بالكامل بالتزاماتها بموجب إعلان الأمم المتحدة للألفية لعام ٢٠٠٠. ويعكف الفريق العامل حالياً على وضع خطة التنمية الوطنية.

جيم - الالتزامات

٨٦- تتعهد جمهورية جزر مارشال بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان بموجب اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبالاستمرار في احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك ميثاق الأمم المتحدة. ولم تصدق جمهورية جزر مارشال، حتى الآن، على الاتفاقيات الأساسية الأخرى لحقوق الإنسان لأسباب تتعلق بمحدودية القدرات والموارد، ولكنها بصدد النظر في القيام بذلك.

سابعاً - النظر في طلب المساعدة من المجتمع الدولي

٨٧- يتضح مما سبق أن حكومة جمهورية جزر مارشال حريصة على صون كرامة الإنسان والدفاع عن مبدأ عالمية حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، تطلب الحكومة إلى المجتمع الدولي ما يلي:

(أ) المساعدة التقنية والمالية لبناء قدرات موظفي الخدمة العامة والموظفين الحكوميين المنتخبين في مجال أعمال حقوق الإنسان؛

(ب) المساعدة التقنية والمالية لتحسين برامج توعية الجمهور التي تعدّها الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمتعلقة بحقوق الإنسان لشعب جزر مارشال.

٨٨- وتطلب جمهورية جزر مارشال أيضاً الحصول على المساعدة التقنية والمالية للتصدي لتغير المناخ ولقضايا التعليم والصحة.

Notes

- ¹ The 4 classes of landowners of a particular parcel of land, consisting of, respectively, the Paramount Chief, the Lesser Chief, the Head of the Clan, and the Land Manager.
- ² U.S. Department of State Human Rights Report on the Republic of the Marshall Islands, March 11, 2010.
- ³ World Bank estimate as in Social Analysis and Disability: A Guidance Note, 2007, p6.
- ⁴ The 4 Atolls comprises of Bikini Atoll, Enewetak Atoll, Roneglap Atoll, and Utrik Atoll, all of which are recognized by the U.S. under the Compact as being radioactively contaminated following the U.S. testing program.
- ⁵ Although some further migrate to the United States, most remain on Majuro and Ebeye.
- ⁶ As noted above, these are the Irojlaplap, the Irojledrik (if applicable), the Alab, and the Senior Dri Jerbal
- ⁷ Although some further migrate to the United States, most remain on Majuro and Ebeye.